أخطاء منتهجة في منهجية البحث العلمي

Methodological errors in the methodology of scientific research

د.جمال بوزيدي*

جامعة بومرداس – الجزائر

boumerdes2005@yahoo.fr

Received: 17/04/2018 Accepted: 10/06/2018 Published: 30/06/2018

ملخص:

كثيرا ما نصادف في الجامعة بحوثا يسميها أصحابها بالبحوث العلمية مع أنها في الحقيقة لا تجيب عن تساؤلات علمية بل هي مجرد تأليف فقط لما هو واضح، وكثيرا ما تبدأ الكثير من البحوث من عنوان البحث بدلا من أن تبدأ من إشكالية، ويجد الكثيرون أنفسهم محتارين في تحديد مناهج البحث التي استعملوها في إعداد بحوثهم، والكثيرون كذلك يعتقدون أن البحث العلمي هو مثل تلك البحوث التي تستخدم في التدريس، فقط أن يكون حجمها أكبر، لذلك نجد معظم الطلبة أو كلهم يتوجون مرحلة ليسانس بكتابة تقرير تربص يضعون له إشكالية علمية، أو هكذا يعتقدون، رغم أن التربص ليس سوى تدرب وتمرن على العمل، فلا يوجد بالتعريف أصلا تساؤل علمي بل لا يوجد حتى السؤال العلمي.

الكلمات المفتاحية: المنهجية ؛ البحث العلمي

تصنيف JEL:A32

Abstract:

In Academic writing, we have frequently experienced thesis and dissertations often called scientific researches. Even though, technically, they do not answer scientific questions, but are merely a collection of the obvious. Many researches, oftentimes, start with the title rather than the problematic. That is, many researchers find themselves confused about specifying the methods they used to prepare their works. In addition, academics believe that scientific research is such research, which is used in teaching only to be larger size and thus, the majority of students or all of them are awarded, at the end of the curriculum, a Bachelor's degree level by

* المؤلف المرسل: **د. جمال بوزيدي**، الإيميل : **boumerdes2005@yahoo.fr**

a report writing based on a scientific problematic or so they think, notwithstanding the fact that, the training itself is only a practice and internships since there is neither agreed definition of problem nor problematic

Keywords: Methodology; Scientific Research

Jel Classification Codes: A32.

1. مقدمة:

نحاول في هذا المقال توضيح أمور في غاية الأهمية تتعلق بمنهجية البحث العلمي والمناهج المستخدمة فيه في ميدان بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية، أهمها قضية تعدد وكثرة مناهج البحث العلمي، ففي الغالب العام بعدما ينتهي الباحث أو الطالب من إعداد بحثه يحدد في المقدمة المناهج التي اتبعها، وأكثر الطلبة حينها لا يعرفون أي منهج كانوا قد اتبعوه أصلا، فيختارون وفق ما جرت عليه العادة في البحوث السابقة ويتجنبوا ذكر المنهج التجريبي كي لا يوصفوا بالأغبياء، ولهم في الدراسات السابقة المشابهة قائمة طويلة: الوصفي، التحليلي، الوصفي التحليلي، التاريخي، دراسة حالة، المسح الوصفي، المسح الاستطلاعي، الفلسفي، التنبؤي، الإحصائي، الاستقرائي، الاستنباطي، وغير ذلك من تقسيمات مناهج البحث العلمي، لكن في الحقيقة ومع احترامنا لكل أصحاب هذه التقسيمات فإن المتاح في العلوم الإنسانية والاجتماعية كمناهج للبحث العلمي هي فقط منهجين، الاستقراء والاستدلال العقلي، لا أكثر ولا أقل، وهذه التقسيمات ليست مناهج في حد ذاتها بل هي فقط خطوات لا تخرج عن إطار الاستقراء والاستنباط.

هناك مشكلة أخرى وهي كارثة علمية، تتمثل في تحديد إشكالية علمية لتقرير التربص الذي ليس سوى تدرب على العمل، وهذه المشكلة منتشرة في الجامعات الجزائرية بكثرة، ومع ذلك لا نراها لفتت الانتباه، فالانتقال من نظام قديم إلى آخر جديد في التعليم العالي عوض مذكرة التخرج بتقرير التربص فانتقلت الإشكالية من المذكرة إلى تقرير التربص رغم أن ذلك مجرد خطأ، وهذا يطرح تساؤلات ضخمة على منظومة التعليم العالي برمتها، لأن الأمر يتعلق بمفهوم البحث العلمي من الأساس عند الطالب والمشرف على حد سواء

2. الجانب النظري والتطبيقي

ثمة سنة متبعة في الجامعات الجزائرية فيما يخص إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه ومذكرات ليسانس والماستر في تخصصات العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية بصفة عامة، تتمثل في تقسيم بحوثهم إلى قسمين رئيسيين، الأول يسمى دائما القسم النظري والثاني يسمى القسم التطبيقي، ويتم تفريغ المعلومات في القسم النظري من الكتب والرسائل السابقة دون معالجة علمية لهذا المحتوى النظري، وفي أكبر التقديرات يتم التطرق فقط إلى اختلاف العلماء فيما بينهم دون أن يتطرق الباحث إلى إبداء رأي حقيقي خاص به، بل يكتفي في أحسن الأحوال بتبني رأي من آراء العلماء على حساب الرأي المخالف له أو بقية الآراء المخالفة له، وفي النتيجة لا تكون إشكالية البحث متعلقة

على الإطلاق بالجانب النظري من البحث، هذا إن صح هذا التقسيم، ويمكننا فقط تلمس شخص الباحث أو الطالب في البحث إن كان جادا فيما يسمى القسم التطبيقي فقط.

إن هذا التقسيم في البحث إلى نظري وتطبيقي يعتمد على تقديس ما هو نظري وجعله فوق البحث والنقد والتشكيك العلمي، فيخرج الباحث تماما من البحث العلمي إلى بحث تطبيقي يتمحور كله حول مدى مطابقة نتائج الواقع المدروس مع تفسيرات مختلف النظريات التي تعرض عادة فيما يسمى القسم النظري، رغم أن الأصح هو أن مهمة الباحث في البحث العلمي بداية أو مبدئيا التشكك في كل شيء، وأول شيء هو التشكك في النظرية المفسرة للواقع نفسهما مهما كانت شائعة أو قوية أو سائدة أو ذات صيت عال، فمن الأساس عندما تطرح إشكالية علمية فهذا يدل مباشرة على خلل ما في التفسير العلمي الموجود لها، وإلا لما طرحت الإشكالية أصلا.

هناك أمثلة تاريخية عديدة لعلماء في كل المجالات أثبتوا من خلال بحوث علمية عدم صحة الكثير من النظريات السائدة وقتها، والتي كانت تعتبر صحيحة بشكل مطلق ولا تثير الشك على الإطلاق في مدى صحتها، يقول برتراند راسل: من الصحي بين الحين والأخر التشكك فيما اعتبر على المدى الطويل من المسلمات والبديهيات التي لا تقبل النقاش. لكن ما نلاحظه في جامعاتنا العربية عكس هذا تماما، فنسمع كثيرا قول الكثير من الأساتذة وفي أعلى المستويات الأكاديمية:

- لسنا في مستوى يسمح لنا بمناقشة وتقييم هذه النظريات
- الإشكالية لا تتعلق بالجانب النظري
- انتقاد كينز كفر اقتصادي
- هل كل هؤلاء العلماء كانوا مخطئين إلا أنت !؟
- هل كان العلماء جالسين ينتظرونك أنت فقط !؟
- كل العلماء متفقين على صحة هذه النظرية، فلماذا أنت تتشكك فيها !؟

لقد كانت كل الدنيا تعتقد أن الزمن مطلق، فأثبت أينشتاين العكس، الزمن والمكان نسبيين النسبية العامة (ستيفن هوكينغ وليونرد ملوندينوف، بدون تاريخ نشر. ص 440) ، كذلك فعل قاليلو قاليلي وكوبرنيكوس وكثير من العلماء عبر مختلف العصور ،والأمثلة من هذا النوع كثيرة جدا.

هذا النهج من جانب الباحث لن يوصل إلى أي نتيجة علمية، فنحن هنا في الأساس نبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبذلك يكون قياس تطبيق للنظرية العلمية أمرا صعبا للغاية، وفي كثير

من الحالات يكون مستحيلا ولن ينجح القياس إلا بإهمال الكثير من المتغيرات التي يصعب أو يستحيل قياسها، (روبرت ميرفي، 2012، ص20-26) ومن ثم فإن أي نتيجة لما يسمى القسم التطبيقي تكون غير صالحة لنعتمد عليها بشكل تام وبصفة مطلقة للحكم على صحة نظرية وصحة تفسيرها للواقع من عدمه، فمثلا في الاقتصاد يخبرنا قانون العرض والطلب أن ارتفاع السعر مع بقاء الأشياء الأخرى على ما هي عليه يؤدي إلى نقص الطلب، فلو استطاع أحدهم أن يجد أن الطلب ارتفع حتى مع ارتفاع السعر فإن هذا ليس دليلا على عدم صحة قانون العرض والطلب، لأن الاقتصادي سيجزم بأن الأشياء الأخرى لم تبقى عما هي عليه ،وهذه الأشياء الأخرى هي متغيرات عديدة كثيرة وكثير منها كيفي لا يمكن قياسه رقميا أو بواسطة المعادلات والدوال الرياضية، لأنه يتعلق بمخلوقات تفكر لها عقول تنتج أفعالا إرادية أو أفعالا موجهة عكس ما يحدث في العلوم الدقيقة حيث تكون الأفعال عفوية لا تصدر عن عقل يفكر، فحركة جسيم في الفيزياء يمكن رصد كل متغيراتها في المخبر لأن الجسيم ليس له عقل يفكر به.

لكن لا يجب أن يفهم أننا نقصد وجوب التخلي عن الوقائع العملية أو التطبيقية في دراسة مواضيع العلوم الاجتماعية والإنسانية، إنما نقصد ألا نعتمد عليها بشكل كلي مطلق وتام، بل نستعملها إلى جانب مناهج أخرى، فكل ما يتعلق بالواقع العملي لأي موضوع في العلوم الإنسانية هو يقع تحت تطبيق المنهج الاستقرائي أو استقراء الواقع، وهذا مفيد لكن كما قلنا له محاذيره لأننا ندرس أفعالا موجهة صادرة عن عقول والباحث نفسه هو مخلوق له عقل وله أفعال موجهة وهذه ميزة لكنها في نفس الوقت تكون عقبة في الوصول إلى نتائج علمية صادقة، لأن الإنسان بطبعه من كونه إنسانا في الأصل هو لا ينظر إلى الأشياء بعين مجهرية مجردة بل بالعكس ينظر إليها من خلال جنسه وعمره وبيئته وثقافته ودينه ومستواه العلمي وتخصصه وتجاربه وتاريخ عرقه وقوميته ودينه وبلده وأيديولوجيته وآلاف المتغيرات الأخرى التي يصعب حصرها، وبالتالي تكون رؤيته إلى الأشياء معكرة بكل هذه المتغيرات العديدة، فتكون تبعا لذلك نتائج الرؤية مختلفة من شخص لأخر

(جلال أمين،2008. ص08).

وهذا يظهر صعوبة البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، فمن جهة بيانات ومشاهدات الواقع يصعب أن تكون دقيقة تماما لأننا في الأصل نحصل عليها باستخدام إطلاق الأحكام لتمييز الأشياء، فمثلا يصعب في كثير الحالات تميز الجريمة من الخطأ من الحادث العفوي ونضطر إلى طلاق أحكام لنصف شخصا على أنه مجنون أو مريض نفسيا أو مضطرب مما تسبب في جريمة أو خطا أو حادث،

ومن جهة ثانية فإننا عند محاولة استخدام أساليب الاستدلال العقلي والاستنباط لا نفعل ذلك كما تفعل الآلة، بل نحمل كل تجارب الواقع وكل الواقع ونستخدمها من دون قصد حتى في الاستدلال المنطقي.

ففي العلوم الاجتماعية نحن مضطرين إلى استخدام الاستنباط والاستدلال المنطقي انطلاقا من البديهيات والمسلمات والمصادرات للوصول إلى نتائج منطقية تقارن مع بيانات ومشاهدات الواقع التي نحصل عليها من استقراء الواقع باستخدام منهج الاستقراء.

يمكن أن نلاحظ صعوبة الفصل بين المنهجين، وبالتالي عدم فعالية تقسيم البحث إلى نظري وتطبيقي، فالبحث العلمي بالأساس هو بحث نظري بالضرورة ودراسة الواقع ليست تطبيقا للبحث إنما فقط هي مساعدة على مقارنة نتائج الاستنباط والتأكد من تحققها من عدمه.

إذن البحث العلمي في العلوم الاجتماعية يكون باستخدام منهجين هما الاستنباط والاستقراء، ويتم استخدامهما بشكل متداخل يصعب تمييز مراحله أثناء عملية البحث، وبالتالي لا فائدة من تقسيم البحث إلى نظري وتطبيقي، بل هو تقسيم مضر ينتج أساسا من التسليم بما في النظرية دون نقاش ومحاولة إثبات صحة تطبيقها العملي فقط، في هذا النوع من البحث لا نكون أمام بحث علمي بل نكون فقط أمام اختبار لصحة النظرية في الواقع وذلك كما قلنا يصعب إثباته في العلوم الاجتماعية.

بناءا على كل ما سبق فإن البحث العلمي ينطلق من نقد النظريات والتفسيرات المقدمة باستخدام الاستنباط والاستقراء وعدم التسليم المطلق بصحة تلك النظريات، ففي الأساس لو كانت تلك النظريات صحيحة وتفسر الواقع تفسيرا صحيحا تماما فلا يمكن أن تكون هناك إشكالية تستدعي دراسة الموضوع، فبمجرد أن تكون هناك إشكالية مطروحة لها مصداقيتها فإن النظريات ذات الصلة يجب أن تطرح للبحث مهما كان صاحبها، ويجب أن تنتقد، وبالضرورة تكون بها نقائص أو أخطاء، فإن لم توجد فالخطأ في طرح الإشكالية والفرضيات.

عندما نكون بصدد موضوع تقني ليس علمي مثل المحاسبة لا نكون أمام بحث علمي فهذه البحوث تقنية كما هو موضوعها تقني.

3. مناهج البحث العلمي

عادة ما نجد الكثير من المناهج في العلوم الاجتماعية، فيقال لنا أنها كثيرة منها: الوصفي، التحليلي، الوصفي التحليلي، التاريخي، المقارن، التحليلي الاستقرائي، التحليلي المقارن، دراسة حالة،

المسح الاستطلاعي، المسح الوصفي، الاستنباطي، الاستقرائي، الإحصائي، الفلسفي، التنبؤي، وبعضهم يزيد عليها وبعضهم ينقص، وهناك الكثير من التقسيمات المختلفة (عبود عبد الله العسكري، 2004 ، ص 04-10).

هنا لنا رأي مختلف، فنحن نرى أن في العلوم الاجتماعية نستخدم منهجان فقط هما الاستقراء والاستنباط أما ما يسمى المنهج الوصفي فهو جزء من الاستقراء وكذلك المسح الوصفي والاستطلاعي والتاريخي والإحصائي ودراسة حالة كلها تدخل تحت لواء الاستقراء، أي ملاحظة ومشاهدة الواقع وجمع المعطيات والبيانات وتحويلها إلى معلومات، كل هذا ليس سوى استقراء يتعلق بالواقع، وهو الانطلاق من الجزئيات أو العينات أو الحالات إلى محاولة استنتاج قوانين عامة، بمقابل ذلك نقارن نتائج هذا الاستقراء بما نحصل عليه بواسطة الاستنباط والاستدلال المنطقي العقلي، وهو الانطلاق من الكليات باتجاه الجزئيات والحالات المختلفة.

بالنسبة لما يسمى المنهج المقارن فإن اينشتاين يعرف التفكير بأنه مقارنة الأشياء، ويقول علماء دراسة الذكاء والعقل بأن العقل لا يمكن أن يدرك حقيقة الأشياء دون إجراء المقارنات، ولذلك يشيع على أفواه العلماء القول: تعرف الأشياء بأضدادها (جمال بوزيدي، 2017، ص 331)، لا سبيل بغير ذلك، فلولا وجود المرض لما عرفت الصحة، ولولا وجود النور أو الضوء لما عرف معنى الظلام، وقس على ذلك ما شئت، وبالتالي القول بوجود منهج مقارن هو قول لا يدرك ماهية التفكير، ففي كل المناهج العلمية هناك مقارنة بما في ذلك المنهج التجريبي في العلوم الدقيقة.

أما بالنسبة لما يسمى بالمنهج التحليلي فإنه يقصد بالتحليل تلك العمليات العقلية التي تستخدم في دراسة الظواهر المختلفة لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة وعزل عناصرها عن بعضها بعضا ومعرفة خصائص وسمات هذه العناصر وطبيعة العلاقات القائمة بينها، وأسباب الاختلافات ودلالاتها، لجعل الظواهر واضحة ومدركة من جانب العقل. وهو مكون من ثلاث خطوات أساسية: تفكيك الأشياء إلى عناصر أولية، فهم العناصر الأولية بمعزل عن الأخرى، تجميع المفهوم المستلهم من العناصر لفهم الكل (المرجع السابق، ص06).

إذا كان المنهج التحليلي بهذا الشكل فهو لا يخرج عن إطار الاستقراء والاستدلال العقلي، ففي هذين المنهجين دائما نستخدم التحليل وبالتالي لا يصح جعله منهجا مستقلا، ففي أي تفكير علمي نحن نستخدم التحليل سواء في الاستقراء أو في الاستدلال العقلي.

المنهج الفلسفي هو الاستنباط والاستدلال العقلي المنطقي ولا فائدة من ذكر منهجين استنباطي وفلسفي لأنهما شيء واحد.

في العلوم الإنسانية والاجتماعية لا نستخدم سوى منهجين هما الاستقراء والاستدلال العقلي لا وجود لغيرهما، وعلى الباحث أن يتعلم استخدامهما في البحث العلمي دون أن يذكر في البحث أنه استخدمهما لأنه لا يوجد غيرهما، ولا داعي لذكر تفاصيل وأجزاء لهذه المناهج وتقسيمها تقسيمات كثيرة مربكة لا تفيد في شيء.

4. العنوان والإشكالية

في المجالس العلمية لجامعات الجزائر يحق للباحث تغيير الإشكالية لكن لا يحق له تغيير العنوان إلا بالرجوع إلى المجلس العلمي للكلية، حدث معي هذا في أطروحتي للدكتوراه، وسأحاول أن أوضح أن العكس هو الأصح.

البحث العلمي ينطلق من تساؤل علمي وليس سؤال علمي، فالتساؤل العلمي يعبر عن عدم وجود جواب علمي حاسم أما السؤال العلمي فله جواب حاسم، وتكون صياغة التساؤل العلمي المشكل لإشكالية البحث عملية في غاية الأهمية، بل هي أهم عملية، وأي تغير في شكل التساؤل العلمي سيغير الموضوع يزيده أو ينقصه أو يغير مضمونه أو غير ذلك.

أما العنوان فتأتي أهميته في مرتبة أو درجة أقل من أهمية الإشكال العلمي، وتكون عملية اختيار العنوان عملية يمكن تأخيرها حتى الانتهاء من البحث، بينما لا يمكن أن نبدأ في البحث بدون وجود إشكال علمي، ويمكن أن نضع لموضوع واحد عدة عناوين مختلفة بينما لا يمكن اختيار عدة إشكاليات لموضوع واحد، فتغيير الإشكالية يغير مضمون البحث.

فالباحث يجد حرية في اختيار العنوان أكثر مما يجد في تحديد الإشكال، وبالتالي يجب على المجالس العلمية أن تترك الحرية للباحث في تغيير العنوان على أن تقيده في تغيير الإشكالية بالرجوع إليها لا العكس كما هو حاصل في معظم الجامعات الجزائرية.

5.تقرير التربص

سألني الكثير من الطلبة أن أساعدهم في تحديد وصياغة إشكاليات لمواضيعهم، وعندما سألتهم عن مواضيعهم أخبروني أنهم يريدون ذلك لتقرير التربص، أي يريدون تحديد إشكاليات لتقارير التربصات،[1] وكان ردي دائما هو أنه لا توجد في التربص وتقرير التربص إشكالية. فلماذا؟

التربص هو تدرب وتمرن على تطبيق المهارات النظرية المكتسبة خلال الدراسة النظرية في واقع عملي ووقوف على مدى تطبيق هذه المهارات في واقع العمل الميداني.[2] وفي هذه الحالة لا يكون المتربص باحثا، لا بحث علمي ولا تطبيقي، إنما هو فقط متمرن أو متدرب تحت إشراف مدرب عملي في المؤسسة بعد أن كان تدرب تدريبا نظريا من قبل أستاذ الجامعة.

بهذا الشكل لا توجد إشكالية، لا يوجد تساؤل علمي يستدعي البحث، لكن قد يقول أحدهم أن الإشكالية هنا هي مدى تطبيق ما درسه الطالب على الواقع العملي، فنقول أن هذا ليس إشكال وليس تساؤل علمي بل هو سؤال بسيط يمكن الوقوف على إجابته مباشرة دون انتهاج خطوات البحث العلمي وذلك بإجراء تربص وتدرب على العمل فقط.

نفس الشيء يقال بالنسبة لمذكرات التخرج التي تعد من خلال تربص في مؤسسة ما، فهنا يجب أن نفصل بين التربص وإعداد مذكرة التخرج، فإعداد مذكرة التخرج إن كان يحتاج معلومات وبيانات من المؤسسة فيمكن الحصول عليها دون إجراء تربص، أما التربص فليس هدفه الحصول على بيانات لإعداد مذكرة التخرج بل هو التدرب على العمل.

6.التدريس بالبحوث

رأيي الشخصي أن التدريس بالبحوث له نتائج ضعيفة، لا يصلح على الأقل للجامعات الجزائرية، لا أملك أدلة دامغة على تبني هذا الرأي سوى تجربتي البسيطة في التدريس في الجامعة وملاحظاتي على هذه الطريقة عندما كنت طالبا في الجامعة وكذا الاستنتاج الذي مفاده أن التدريس بالبحوث يكون مفيدا إذا توفرت الرغبة الحقيقية الإرادية الحرة عند الطالب دون النظر إلى المكافأة والعقاب، بمعنى أن تكون للطالب رغبة حقيقية في تحصيل العلم والمعارف بغض النظر عن المكافأة والعقاب. على كل حال كثيرا ما أساعد الطلبة في إعداد بحوثهم وبالأخص في إعداد خطة البحث،

[1] – يمكن العودة الى نماذج إعداد تقرير التربص التي تعدها مختلف الأقسام والكليات في الجامعات الجزائرية وهي متوفرة على شبكة الانترنيت ويظهر فيها كلها تحديد إشكالية للموضوع

[2] - هذا التعريف هو نفسه الذي تأخذ به معظم النماذج التي تقترحها مختلف الأقسام والكليات العلمية في الجامعة الجزائرية.

ودائما أجد في خطة البحث إشكالية للبحث مع أن البحث بحث مكتبي ليس له إشكال، أي ليس له تساؤل بل له سؤال بسيط فقط.

فعندما يكون البحث متعلقا بنظرية أحدهم في موضوع ما، مثلا لو كان البحث عن النظرية الكينزية فإن الطالب سيذهب إلى المكتبة ويجمع مجموعة كتب عن نظرية كينز بما فيها كتاب كينز الذي يشرح فيه نظريته ويعد لنا ملخصا يعرض فيه محتويات ومكونات نظرية كينز هذه، فهل نقول أن الإشكالية هنا هي ماهي نظرية كينز؟ هذا ليس إشكالا بل هو سؤال بسيط إجابته جاهزة موجودة في كتب المكتبة، يكفي فقط الاطلاع عليها.

7.خاتمة

في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية نحن ندرس أفعالا موجهة لكائنات لها عقول تفكر، وبالتالي نكون مبدئيا أمام صعوبة أو استحالة الوصول إلى نتائج دقيقة كما في الرياضيات والعلوم الطبيعية، ففي هذه الأخيرة تكون النتائج دقيقة لأنها تدرس أفعالا غير موجهة لأشياء مادية ليست لها عقول، فتستطيع التجربة الوصول إلى نتائج دقيقة، أما في العلوم الإنسانية فلا يمكن إجراء التجربة إلا على نحو تقريبي، ولا يمكن الاعتماد على نتائج استقراء الواقع اعتمادا كليا، لكن لحسن الحظ الباحث في العلوم الإنسانية هو نفسه كائن له عقل، بينما لا يمكن للباحث في الفيزياء أن يلعب دور جسيم أو فوتون ضوء، لذلك هنا في العلوم الإنسانية يجب بالضرورة التامة استخدام هذه الميزة وهي الاستدلال العقلي.

بذلك يكون متاحا للباحث في العلوم الإنسانية منهجين علميين فقط هما منهج الاستقراء ومنهج الاستدلال العقلي، لا أكثر ولا أقل، ولا فائدة من تقسيم أحد المنهجين أو كليهما إلى مناهج فرعية كما جرت العادة، لأنها كلها في النهاية عمليات جزئية لا تفيد الباحث معرفها وإدركها أم عكس ذلك، وهي ليست مناهج بل فقط خطوات جزئية، ولا فائدة كذلك من ذكرها في مقدمات البحوث والرسائل الجامعية، فقط على طلبة كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية أن يدركوا أن المتاح لهم في تخصصاتهم مهما اختلفت هما منهجان فقط حصرا، الاستقراء والاستنباط لا أكثر ولا أقل، وبالتالي عليهم بالضرورة معرفة كيفية استخدامهما.

8.قائمة المراجع

1. جلال أمين،2008 ، فلسفة علم الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة
2. ستيفن هوكينغ وليونرد ملوندينوف، بدون تاريخ نشر، تاريخ أكثر إيجازا للزمن، ترجمة أحمد عبد الله السماحي و فتح الله الشيخ، دار العين للنشر، القاهرة ،
3. روبرت ميرفي، 2012، دروس مبسطة في الاقتصاد، ترجمة رحاب صلاح الدين، كلمات عربية للترجمة والنشر، ط1، القاهرة.
4. عبود عبد الله العسكري،2004 ،منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، ط2، دار النمير، دمشق،